222 72 830 - 222 72 857
فاكس
• للتواصل: إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

أمة 2016

أنور بوخمسين: ترشحت انطلاقاً من مسؤوليتنا تجاه الكويت

انور بوخمسين

أكد مرشح الدائرة الثانية أنور جواد بوخمسين أن تحديات المرحلة المقبلة على الصعيدين الداخلي والخارجي جسيمة وخطيرة، وقال في تصريح صحافي بعد تقديمه أوراق ترشحه لعضوية مجلس الأمة إنه وانطلاقا من استيعاب هذه التحديات ومن مسؤوليتنا تجاه بلدنا وهو يواجه هذه التحديات التي ستلقي بظلالها علينا شئنا أم أبينا، توكلت على الله تعالى ورشحت نفسي قناعة مني بأن الكويت بأمسّ الحاجة أكثر من أي مرحلة سابقة إلى دماء جديدة تجري في عروق السلطة التشريعية، وتكون قادرة على مواجهة الأوضاع الراهنة والتحديات المقبلة برؤى جديدة وأفكار متطورة، قادرة على الإسهام في تطوير العمل البرلماني الذي إذا ما تطور وارتقى فسوف يرتقي بالضرورة الأداء الحكومي، وتستطيع السلطتان التشريعية والتنفيذية أن يكونا جناحين فاعلين للديموقراطية الكويتية.

واختتم المرشح بوخمسين تصريحه بالقول: الشعب الآن بيده قرار الإصلاح ولا بديل عن حسن اختيار نوابه لمجلس الأمة، انسجاما مع متطلبات المرحلة المقبلة وتحدياتها، وكلنا ثقة بأن قرار الشعب سيكون لصالح الكويت.

شايع الشايع: نؤيد الحكومة في الترشيد لكن ليس على حساب المواطن

حنان عبد المعبود

دعا مرشح الدائرة الثالثة شايع الشايع كل الكويتيين إلى وضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار، والعمل بجد وإخلاص لاستقرار بلادنا السياسي والاقتصادي والأمني.

وطالب الشايع في تصريح صحافي، الحكومة بضبط الإنفاق من خلال التشدد في طرح المناقصات التي تتم لصالح أشخاص معينين، وهو ما يعد واحدا من أوجه الفساد الموجودة حاليا. وأوضح أننا مع الحكومة في ضبط الإنفاق والتخفيف من الصرف غير المبرر، ولكن لا يجوز أن يكون ذلك على حساب جيب المواطن.

ودعا الشايع الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية بضرورة العمل على إيجاد مصادر دخل أخرى لسد العجز، وليس الاتجاه لجيب المواطن، مشددا على أهمية عدم المساس بدخل المواطن.

وأضاف أننا نحتاج إلى رؤية ودراسة متكاملة لعملية زيادة الأسعار، بهدف معرفة من هو المتضرر الأكبر فيها، وانعكاساتها على السوق المحلي لكي لا يتضرر المواطن.

وأشار إلى أن الحكومة بدأت متأخرة في عملية ضبط الإنفاق، وخصوصا بعد انخفاض أسعار النفط، مشددا على أنه بتعاون الجميع نحقق المصلحة العليا للوطن، وعلينا ألا نحمل المواطن تكلفة الفساد وسوء الأداء.

شايع الشايع

حمدان العازمي: الحكومة بدأت بجيب المواطن وتسعى لمحو الطبقة الوسطى

حمدان العازمي

أضرت المواطنين بحجة «السنن الحميدة»

أكد مرشح الدائرة الخامسة النائب السابق حمدان سالم العازمي أنه لم يخن الأمانة التي حملها إياه أهالي الدائرة الخامسة والكويت جميعا، وواجه الممارسات غير الدستورية كافة التي جاء بها المجلس السابق تحت مسمى السنن الحميدة بدءا من شطب الاستجوابات مرورا بزيادة تعرفة الكهرباء والماء وأسعار البنزين وانتهاء بقانون البصمة الوراثية المعيب شكلا ومضمونا ومخالفا لكل الشرائع والأعراف والتقاليد.

وأضاف العازمي في تصريح صحافي أنه صان العهد في مرحلة هي الأخطر في تاريخ الحياة السياسية الكويتية انتشر فيها العبث بمقدرات الشعب وتحميله فواتير الإدارة الحكومية في العديد من ملفات الفساد كالعلاج بالخارج والمناقصات المليارية التي ذهبت لأشخاص معينة من أجل مصالح سياسية، لافتا إلى أن الحكومة أظهرت عجزها وفشلها الكبيرين في التعامل مع أبسط الملفات حتى أصبح المواطن هو كبش الفداء لسياساتها الفاشلة والمتخبطة حتى وصل عجزها إلى عدم قدرتها على وضع رؤى استراتيجية قابلة التنفيذ لملفات التعليم والإسكان والصحة والاقتصاد، بل انها وللأسف ذهبت أول ما ذهبت إلى جيب المواطن قاصدة محو طبقة متوسطي الدخل إرضاء لحفنة من التجار الذين لا تستطيع أن تمس استثماراتهم أو أن تفرض عليهم الضرائب لأنها حكومة ضعيفة.

واكد حمدان العازمي انه عازم على تعديل قانون الدوائر الانتخابية، وإقرار قانون عادل يعمل على تحقيق العدالة في توزيع الاصوات بين الناخبين، مشيرا الى ان الوضع الحالي ظالم ومجحف بحق أبناء الدائرتين الرابعة والخامسة، مشددا على سعيه الحثيث حال وصوله إلى قبة عبدالله السالم إلى إعادة الهيبة للسلطة التشريعية ونواب البرلمان بعدما شاهدناه من ممارسات لا تليق بهذه المؤسسة العريقة من حيث انتهاك الدستور ونصوصه من خلال إطلاق يد السلطة التنفيذية لإقرار قوانين وقرارات تدمر المواطن وتحاربه في قوت يومه بحجة الترشيد، في الوقت الذي تعيث فيه الحكومة ووزاراتها وهيئاتها فسادا في كل مكان، وهدرها المال العام هنا وهناك.

وقال العازمي إن أول الملفات التي سوف يتبناها في المجلس الجديد هي محاربة الفساد وتأمين كل سبل المحافظة على المال العام حتى لا يكون مطمعا للفاسدين، فكم من ملفات وقضايا فساد أغلقت وحفظت نتيجة القصور الرقابي والتشريعي، ولذا فإنني سأعمل إذا وفقني الله ونلت شرف تمثيل الأمة على فتح هذه الملفات للحيلولة دون أي اعتداء على حرمة المال العام، مطالبا الشعب الكويتي باختيار من يستطيع المواجهة والحفاظ على مقدراتهم ومكتسباتهم التي كفلها لهم الدستور.

العلي: الشباب الكويتي قادر على تحمل المسؤولية

أوضح مرشح الدائرة الاولى المحامي علي محمد العلي ان الشعب الكويتي اعتاد التعايش السلمي منذ نشأة هذه الدولة، مع تواصل العلاقة مع الاسرة الحاكمة، ومساهمة الشرعية برسم الحرية للجميع عن طريق الدستور الذي ساهم في نشر الحرية والديموقراطية والعدالة والمساواة، موضحا ان هذا الشعب أصبح مقالا للتجانس والولاء والاخلاص.

وأبدى المرشح العلي أسفه لما حصل لهذا الشعب من انتشار الفتنة والوصول الى مفترق الطرق نتيجة الأحداث المحيطة في المنطقة، وكذلك الاحداث العالمية، وتعرض هذه الارض التي تسمى بأم الديموقراطية الى الصراعات والتصفيات بين ابناء الشعب الواحد، وعليه كان لزاما علينا جميعا وخاصة شباب هذه الأمة الاستنهاض من أجل إخماد هذه الصراعات والتصفيات السياسية والانتقال لمرحلة التجديد والتغيير، وبذل الجهد من اجل إيقاف تكريس الفساد والاستبداد، وإيجاد الفرص المساعدة من اجل ملاحقة سراق المال العام، والقضاء على الفساد السياسي.

وأضاف العلي ان المرحلة المقبلة دقيقة، مما يؤدي الى استشعار الخطر من هذه الأرض الطيبة، مما يؤدي الى مشاركة شعبية من اجل تصحيح المسار وخدمة الوطن والمواطن، ويأتي ذلك عن طريق حسن الاختيار من اجل تحقيق طموح الشعب الكويتي وإيصال من يستطيع رسم برنامج لحل كل المشاكل التي تراكمت خلال الفترة السابقة.

وأشار الى العرس الديموقراطي الذي يعيشه الشعب الكويتي فرصة للتغيير خاصة للشباب الذين لديهم الولاء والانتماء والإخلاص ولديهم القدرة على تحمل الأعباء والقيام بهذه المسؤولية، سواء باللجان البرلمانية او جلسات مجلس لمراقبة اداء الحكومة وتصحيح ما حصل من المجالس السابقة من ضعف الاداء البرلماني، مشيرا الى ان هذه الأرض تستاهل.

علي العلي

المجلس المنحل لم يحرك ساكناً تجاه قضاياهم

عمش الشمري يطالب الحكومة بإنصاف ذوي الاحتياجات ومنحهم حقوقهم كاملة

عمش الشمري

ضرورة توفير مترجمين للصم والبكم وإطلاق خدمة «طوارئ الصم»

طالب مرشح الدائرة الانتخابية الرابعة لانتخابات مجلس الأمة 2016 عمش الشمري وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح بأن تتحمل مسؤوليتها في تطبيق قانون ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن تبادر بسرعة إنصاف الاشخاص ذوي الإعاقة ورفع المعاناة عنهم وعن أولياء أمورهم وتطبيق الحقوق والمزايا والإعفاءات كاملة، سواء المالية او الاجتماعية التي منحها لهم القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقال الشمري في تصريح صحافي «ان على مجلس الأمة مسؤولية مراقبة اداء الحكومة فيما يخص حقوق فئة ذوي الاحتياجات الخاصة العزيزة على قلوبنا، والعمل على تهيئة البيئة بما يناسب أوضاعهم».

وأضاف الشمري «رغم ان المجلس المنحل خصص لجنة خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة كل دور انعقاد، إلا انها ومجلس الامة لم يحركا ساكنا، بل لم تجتمع اللجنة بالأساس في اغلب الاوقات، وكانت كالحبر على الورق، واصفا تلك اللجنة بالمعاقة».

وشدد الشمري على ضرورة رعاية الموهوبين من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة انهم يرفعون علم الكويت في المحافل الدولية، ويتحدون إعاقتهم التي لا تمنعهم من تحقيق أحلامهم.

ودعا الشمري الى ايلاء فئة الصم والبكم اهمية خاصة، لاسيما انها خارج اجندة الحكومة التي لم تقدم لها ما تستحقه من دعم، ولم توفر الامكانيات الخاصة لتمكينهم من ممارسة اعمالهم اليومية.

وقال الشمري «لا يجوز في ظل هذا التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، الا يستطيع الأصم تخليص معاملاته او الاتصال بعمليات وزارة الداخلية للابلاغ عن جريمة أو حريق أو غير ذلك الا بوجود مترجم».

ودعا الشمري الى إطلاق دورات لتعليم الموظفين للغة الإشارة في كافة الجهات الخدمية، وذلك لتسهيل معاملات المراجعين من فئة الصم والبكم، لاسيما انهم يعانون خلال مراجعتهم لبعض الجهات مثل الوزارات والبنوك والمستشفيات والجهات الأخرى من عدم وجود موظفين مدربين على التفاهم معهم، ما يدفعهم إلى الاستعانة بمترجمين للغة الإشارة عند مراجعتهم لتلك الجهات. وشدد الشمري على ضرورة توعية المواطنين بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة والعمل على تقديم العون اللازم لهم وحسن معاملتهم واندماجهم في المجتمع. وأكد الشمري على ضرورة استثمار تكنولوجيا الاتصالات وتوظيفها للتواصل مع الصم والبكم وإطلاق خدمة «طوارئ الصم»، لتحقيق الاستجابة السريعة للمكالمات الطارئة لفئة الصم عبر شبكة اتصالات متطورة تتناسب مع ظروفهم. وفي ختام تصريحه، دعا الشمري الحكومة الى أن تولي هذه الفئة اهتماما خاصا، وتقوم بتنفيذ ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية بحقوق ذوي الإعاقة السمعية في الإندماج مع المجتمع.

علي القطان: قانون المحكمة الدستورية من أهم إيجابيات المجلس السابق

صرح مرشح الدائرة الأولى د.علي عبدالرسول القطان بأنه يخوض انتخابات مجلس الأمة لتمثيل كافة المجتمع الكويتي لاسيما الشباب، موضحا أنه سيركز بشكل خاص على القضايا التي لا تتحمل التأجيل كقضية الإسكان والتعليم والصحة. وأضاف القطان أن مجلس الأمة السابق له إيجابياته وسلبياته، مؤكدا أن احد إيجابيات المجلس السابق يتمثل في قانون المحكمة الدستورية الذي أتاح للمواطنين الطعن في القوانين غير الدستورية، أما السلبيات فتتمثل في قانون البصمة الوراثية والسماح للحكومة برفع الدعم عن المحروقات.

وأكد أن احدى أبرز القضايا التي سيدعمها هي تفعيل قانون محفظة الطالب وتعديل لائحة بعثات التعليم العالي، بالإضافة الى الدفع بفصل وزارتين التربية والتعليم العالي سياسيا لما لهما من قضايا مختلفة بالغة التعقيد لكلا منهما.

وعن أداء الحكومة، نوه القطان أن الأداء الحكومي كان المتوقع في غياب مجلس أمة قوي يفرض على الحكومة أداء أفضل من الحكومات السابقة.

علي القطان

سعود العدواني: المرحلة القادمة تتطلب الوقوف صفاً واحداً لمواجهة التحديات

د.سعود العدواني

أكد د.سعود مصلط العدواني أن مرسوم الحل قد استند إلى الظروف الأمنية والتحديات الإقليمية التي تواجهها المنطقة، مشددا على ضرورة مواجهة هذه الظروف بما أوتينا من قوة شعبا وحكومة ومجلسا، داعيا إلى نبذ الخلافات الداخلية والنظر إلى الوضع الخارجي قبل فوات الأوان، وهذا يتطلب من السلطتين التعاون والتآزر على حد وصفه.

وأضاف أن الحل المفاجئ للمجلس ينبئ بأهمية وجسامة الموقف، ما يستوجب على الجميع كمواطنين أولا وقبل كل شيء الوقوف صفا واحدا لمواجهة التحديات في هذه المرحلة الحرجة، ويوجب على الحكومة والمجلس القادم أن يكون على قدر عال من المسؤولية والكفاءة.

وشدد العدواني على ضرورة العمل في المرحلة القادمة وترك الأقوال والكلمات الرنانة المزركشة، فالمرحلة القادمة هي مرحلة العمل الدؤوب والتعاون الخلاق بين السلطتين على حد تعبيره.

الوقيت: عدد من منتسبي حرس المجلس اجتازوا دورة التعرف على المتفجرات

اللواء خالد الوقيت متوسطا عددا من منتسبي حرس المجلس خلال الدورة التدريبية

أعلن الأمين العام المساعد لشؤون الحرس في مجلس الأمة اللواء خالد الوقيت عن اجتياز عدد من منتسبي حرس المجلس دورة التعرف على (المتفجرات والأجسام المشتبه بها) التي نظمتها وزارة الداخلية ودورة أخرى في (علوم الحاسب الآلي). وقال الوقيت في تصريح صحافي اليوم: إن تلك الدورات تأتي ضمن خطة متكاملة لتطوير مهارات وأداء منتسبي حرس مجلس الأمة للقيام بأعمالهم على أكمل وجه.

وأضاف ان عناصر حرس المجلس من الكفاءات الكويتية المدربة بشكل مميز وأنهم يحققون مراكز متقدمة في الدورات التي يشاركون بها، مشيرا إلى النقلة النوعية التي شهدتها قوة الحرس مؤخرا بضم عناصر جديدة مدربة إضافة الى انضمام المرأة للقوة.

وأكد الوقيت الحرص على الاستمرار في تعزيز قوة الحرس المعنية بحماية المؤسسة التشريعية في البلاد، لاسيما ان تلك القوة تتعامل بشكل يومي مع مختلف شرائح المجتمع من كبار المسؤولين والمواطنين.

الخزيم: كتلة الاختيار تجتمع لتحديد ممثلها في المجلس القادم

فواز الخزيم

قال فواز الخزيم أمين عام كتلة الاختيار ان الكتلة ستعقد اجتماعا خلال الفترة القادمة في مقرها بالخالدية، لاختيار ممثلها في الدائرة الثالثة والدائرة الخامسة وجميع مناطق الكويت، ووضعت الكتلة شروطا يجب توافرها في مرشحها القادم، وذلك ما يتناسب مع المصلحة العامة ومصلحة الوطن.

وأعرب الخزيم عن أمله أن تساهم الانتخابات المقبلة في إعادة الثقة للمؤسسة التشريعية في البلاد من خلال إفراز قيادات شعبية وطنية قادرة على أن تمثل ضمير الشعب الكويتي، وتنطق بلسانه تحت قبة البرلمان، وأن تعيد الثقة لمؤسسات الدولة عموما، وتؤسس لمرحلة جديدة من مراحل الإصلاح الحقيقي المنشود.

وأضاف الخزيم «إننا في كتلة الاختيار نتطلع لدور ريادي في خدمة هذا الوطن وأبنائه من خلال التعاون مع كل شركائنا على الساحة الوطنية، لضمان مستقبل زاهر للوطن الحبيب، انسجاما مع سياساتنا وأولوياتنا في حماية الوطن وخدمته، وعلى كافة الصعد».

ومن جانبه دعا نائب امين عام الكتلة فواز النجدي ابناء الوطن بالمشاركة في الانتخابات القادمة التي ستجري في 26 من شهر نوفمبر، واختيار مرشحها ومن يمثلها في المجلس، حيث ان المرحلة القادمة تتطلب تكاتف الجهود ووضع خطط استراتيجية لنهضة البلد وتجنب المشاكل العالمية التي تدور حول المنطقة، ووضع خطط استراتيجية وبديلة لمواجهة تلك المصاعب.